

تُعرف المحفظة الاستثمارية بأنها: أداة مركبة من مجموعة من الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى.

وقد عرف آخرون المحفظة الاستثمارية على أنها: مجموعة من الأصول التي يمتلكها المستثمر وقد تكون هذه الأصول (أصول حقيقية، أصول مالية) بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر وعلى أن تتلائم أهداف المحفظة مع رغبة المستثمر سواء أكان هذا المستثمر متحفظ أو متوازن أو مغامر.

ينطلق مفهوم المحفظة الاستثمارية من طبيعة سلوك المستثمر وقراراته فيما يتعلق بالموازنة بين العائد والمخاطر والاتجاه نحو تعظيم المنفعة من خلال تفضيل العائد الأعلى بمخاطر عند حدها الأدنى ويعتبر قرار التنويع (Diversification) من القرارات الهامة التي يتخذها مدير المحفظة الاستثمارية.

إن التنويع هو جوهر نظرية المحفظة الاستثمارية وهناك أسلوبان لعملية التنويع:

1. أسلوب التنويع البسيط (السادج) Naive diversification

والذي يعتمد على اختيار عدد من الأسهم (لا يزيد عن 15 سهماً) بشكل عشوائي من الأسهم الموجودة في السوق المالي.

2. أسلوب تنويع ماركويتز Markowitz diversification

ويعتمد هذا الأسلوب على انتقاء الأسهم حسب معامل بيتا لها كما ويعتمد أيضاً على الوزن النسبي لمكونات المحفظة الاستثمارية

أهداف المحفظة الاستثمارية

إن أهداف مدير أي محفظة استثمارية هو تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطر مع توافر لعنصر السيولة، أية بمعنى إدارة الأموال بأقل خسائر ممكنة. ومن

أهم أهداف إدارة المحفظة هو الموازنة (المبادلة) بين العائد والمخاطر، إلا أنه يمكن صياغة أهداف المحفظة الاستثمارية بالنقاط التالية:

1. المحافظة على رأس المال الأصلي للمحفظة، فعلى مدير المحفظة أن لا يخاطر برأس مال المحفظة الأصلي، كما ينبغي الاهتمام بموضوع المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس مال المحفظة والذي يعتبر أحد أهم الأهداف التي تحققها إدارة المحفظة.
2. تحقيق أفضل عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة.
3. الحفاظ على قدر من السيولة من خلال الاستثمار في أدوات لها القابلية على التحويل إلى نقدية بدون خسائر مهمة.
4. تأمين الحصول على الدخل المتواصل والمتمثل بالدخل الجاري.
5. التنوع سواء أكان من حيث الأوراق المالية وأنواعها وطبيعتها أم التنوع في الأوزان النسبية.

أنواع المحافظ الاستثمارية Aggressive portfolio **رئياً** **شاملاً**

1. المحافظ المخاطرة أو الهجومية

يتبنى هذا النوع من المخاطر المضاربون والذين يفضلون عنصر العائد على عنصر الأمان فيركزون في أهدافهم على جني أرباح رأسمالية يحققونها بفعل التقلبات التي تحدث في الأسعار السوقية لأدوات الاستثمار التي تتكون منها المحفظة.

والنموذج الشائع لهذا النوع من المحافظ هو ما يعرف بمحفظة رأس المال Capital portfolio، أو المحفظة التي يكون هدف مديرها جني عوائد ليس عن طريق توزيعات الأرباح وإنما عن طريق النمو الحاصل في قيم أصول المحفظة.

وتكون معظم الاستثمارات في هذه المحفظة مكونة من الأسهم العادية، ويلجأ مدراء المحافظ الاستثمارية إلى تبني هذا النوع من المحافظ خلال الظروف التي تشهد رواج وازدهار اقتصادي محتمل.

2. المحافظ المتحفظة او الدفاعية Defensive portfolio

ويتبنى هذا النوع من المحافظ المستثمرون المتحفظون تجاه عنصر المخاطرة وبالتالي فهم يعطون أولوية مطلقة لعنصر الأمان على حساب عنصر العائد، وبالتالي فهم يركزون اهتمامهم على أدوات الاستثمار ذات الدخل الثابت، ويطلق على هذا النوع من المحافظ (محفظة الدخل Income portfolio) والتي تتكون قاعدتها الأساسية من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والسندات المضمونة والأسهم الممتازة، وميزة هذا النوع من المحافظ أنها توفر لمالكها دخلاً ثابتاً ومستمراً لفترة طويلة كما أن مخاطرها تكون متدنية ويلجأ مديرو المحافظ الاستثمارية لهذا النوع من المحافظ في الظروف الاقتصادية التي تتجه نحو الكساد أو التراجع.

3. المحفظة المتوازنة (الهجومية - الدفاعية)

تعتبر هذه المحفظة وسطاً بين المحافظ الهجومية والمحافظ الدفاعية. ويتبناها غالبية مدراء المحافظ الذين يراعون تحقيق استقرار نسبي في محافظهم يؤمن لهم جني عوائد معقولة ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، وبذلك فإن رأس مال هذه المحافظ يكون موزع على استثمارات تحقق حداً أدنى من الدخل الثابت مع وجود فرصة لتحقيق أرباح رأسمالية ناتجة عن ارتفاع قيمة أصول المحفظة.

وتتكون الاستثمارات في هذه المحفظة من أذونات الخزينة وشهادات الإيداع والسندات طويلة الأجل، بالإضافة إلى بعض الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

قرارات المحفظة الاستثمارية

إن أهم القرارات التي تتخذها إدارة المحفظة الاستثمارية هي كما يلي:

1. قرار المزج أو تنويع الأصول.
2. اختيار الأدوات الاستثمارية الملائمة لأهداف المحفظة.
3. قرار توقيت عمليات الشراء والبيع والإحلال.

1. قرار المزج أو تنويع الأصول

في حال كون المحفظة الاستثمارية تتكون من عدد من الأدوات الاستثمارية فإن أي تغير في أسعار وعوائد أداة معينة سوف لن يكون مؤثراً على عوائد المحفظة ككل خاصة إذا كان معامل الارتباط بين الأدوات المكونة منها المحفظة سالباً. وكما هو معروف فإنه كلما زادت عدد الأوراق المالية المكونة منها المحفظة الاستثمارية انخفضت المخاطر الكلية وكان بالإمكان تجنب المخاطر غير النظامية وذلك

2. اختيار الأدوات الاستثمارية الملائمة للمحفظة

تعد عملية انتقاء الأوراق المالية التي ستتكون منها المحفظة من أهم الخطوات بعد تحديد رأس مال المحفظة، وتحديد النسبة المثوية (الوزن النسبي) لكل ورقة، وحتى نستطيع اختيار الأدوات أو الأوراق المالية وضمها إلى المحفظة الاستثمارية لا بد من معرفة طبيعة الشركة التي نحن بصدد شراء أسهمها من حيث منتجاتها وإمكانيات التوسع المستقبلي، وكفاءة إدارة الشركة، وحجم الأرباح، ومدى تأثير الشركة بالقرارات الحكومية، وسعر سهمها بالسوق، ونسبة النمو في سعر السهم، ومدى تأثير الشركة بالدورات الاقتصادية..... إلخ.

بالإضافة إلى تحليل البيئة الخارجية كالعائد المتوقع، ورغبة المستثمر، ودرجة المخاطر. وبناءً عليه يكون القرار.

3. قرار التوقيت الاستثماري Timing

إن اتخاذ قرار البيع أو قرار الشراء من القرارات الأساسية لإدارة المحفظة الاستثمارية، فالتحليل الأساسي يبين لنا ماذا نشترى والتحليل الفني يبين لنا متى نشترى.